الصباح الدولية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | No. 4773 | الخميس | 29 جمادى الآخرة 1445 هـ | 11 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

«حماس»: مواقف واشنطن من محاكمة إسرائيل في لاهاي استخفاف بالقانون الدولي

بلينكن: ندعم إقامة دولة فلسطينية .. عباس: «لا للتهجير»

من لقاء الرئيس عباس وبلينكن في رام الله

إسرائيل تشن عدوانا على غزة خلّف عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى معظمهم أطفال ونساء

«وكالات» : اعتبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أمس الأربعاء أن المواقف الأميركية من الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا لمحاكمة إسرائيل في محكمة العدل الدولية، «استخفاف» بالقانون الدولي.

وقالت الحركة –في بيان– إن «المواقف التي عبّر عنها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن من دعوى جنوب أفريقيا والمواقف الأميركية في هذا الشأن هي محاولة لتعطيل أدوات العدالة الدولية عن القيام بدورها، في إطار دعمها الكامل للمجازر التي يرتكبها الاحتلال ضد المدنيين في القطاع».

وفي السياق، دعت حماس «الإدارة الأميركية مجددا إلى التوقف عن سياساتها التي تطيل أمد العدوان، والإبادة المرتكبة في قطاع غزة»، بحسب البيان.

وطالبت الحركة واشنطن «بالعمل فورا على وقف هذا العدوان الإجرامي، والكف عن العبث بالقوانين والأنظمة الدولية، لصالح كيان الإرهاب وجرائم الحرب الصهيوني».

والثلاثاء، قال بلينكن في ختام مباحثات أجراها مع مسؤولين في إسرائيل، إن دعوى جنوب أفريقيا «يشتت جهود احتواء التصعيد» في قطاع غزة.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة تعتقد أن «دعوى الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا ضد إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بلا أساس».

ومن المقرر أن تبدأ محكمة العدل الدولية، غدا الخميس، الاستماع إلى مواقف إسرائيل وجنوب أفريقيا على مدى يومين، التي تهدف إلى محاكمة تل أبيب على ارتكاب «جرائم إبادة جماعية» في قطاع غزة الذي يتعرض لعدوان قاس منذ أكثر من 3 أشهر.

ومن المتوقع أن تقرر المحكمة وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة لاحقا، كيفية سير مداولاتها في هذه القضية.

وفي 29 ديسمبر الماضي، رفعت جنوب أفريقيا دعوى قضائية أمام محكمة العدل الدولية.

وكانت جنوب أفريقيا، علقت في 21 نوفمبر 2023، علاقاتها مع إسرائيل، احتجاجا على حربها المدمرة في غزة.

وسبق ذلك استدعاء جنوب أفريقيا سفيرها لدى إسرائيل، للتشاور بشأن الهجمات على القطاع الذي يشهد كارثة إنسانية غير مسبوقة.

ومنذ 7 أكتوبر 2023، يشن الجيش الإسرائيلي عدوانا على غزة خلّف حتى الثلاثاء 23 ألفا و357 شهيدا، بالإضافة إلى 59 ألفا و410 مصابين، معظمهم أطفال ونساء، و«دمارا هائلا في البنية التحتية وكارثة إنسانية غير مسبوقة»، وفقا لسلطات القطاع والأمم المتحدة.

من جهة أخرى للمرة الرابعة منذ تفجر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، إثر الهجوم الذي شنته حركة حماس في السابع من أكتوبر الماضي على مستوطنات وقواعد عسكرية إسرائيلية في غلاف غزة، يزور وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الشرق الأوسط.

فقد التقى المسؤول الأميركي الرفيع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، وأكد له دعم الولايات المتحدة لتدابير ملموسة لإقامة دولة فلسطينية.

بالمقابل، رد عباس، مشددا على ضرورة الإفراج عن أموال المقاصة الفلسطينية فورا، في إشارة منه إلى أموال الضرائب الخاصة بالسلطة الفلسطينية التي ضمنتها اتفاقية أوسلو والتي ترفض إسرائيل تحويلها.

وأضاف أن تصريحات الوزراء الإسرائيليين التي تدعو لطرد الشعب الفلسطيني خطيرة، مشددا على عدم السماح بتهجير أي مواطن فلسطيني سواء في غزة أو الضفة الغربية، ويقصد بها ما قاله مسؤولون في تل أبيب حول تهجير سكان القطاع إلى سيناء المصرية ومناطق أخرى.

بدورها، أعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن بلينكن أجرى مشاورات مثمرة مع الرئيس عباس حول الإصلاحات الإدارية بالسلطة.

كما أكدت أن الوزير ناقش مع عباس جهود التصدي لعنف المستوطنين بالضفة.

أتى هذا اللقاء بعدما زار وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، تل أبيب، وأعلن، الثلاثاء، أنه حث القادة الإسرائيليين على بذل المزيد من أجل تجنب وقوع إصابات وقتلى في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

لكنه لم يتطرق إلى المفاوضات غير المباشرة التي كانت انطلقت سابقا بين إسرائيل وحماس من أجل تبادل الأسرى.

إلا أنه أكد لاحقا اقتناعه بأن الحركة ستنخرط في المفاوضات لتبادل الأسرى.

وكان الوزير الأميركي أعلن، أن الحملة الإسرائيلية العسكرية في غزة ستنتقل إلى مرحلة جديدة أقل شدة.

كما شدد على أن بلاده «حريصة على عدم اتساع رقعة الصراع، فضلا عن إدخال المساعدات إلى غزة وإطلاق سراح الرهائن».

يشار إلى أن الفصائل الفلسطينية كانت احتجزت منذ السابع من أكتوبر الماضي نحو 240 أسيراً واصطحبتهم إلى داخل القطاع، إلا أنها عادت وأفرجت عن نحو 100 عبر مفاوضات جرت في نوفمبر برعاية مصرية قطرية أميركية قبل أن تتوقف أو تجمد في الأول من ديسمبر الماضي (2023).

وفيما بدأت قبل أسابيع مساع لاستئناف تلك المحادثات، نفذت إسرائيل، الثلاثاء الماضي، عملية اغتيال لصالح العاروري القيادي في حماس في الضاحية الجنوبية لبيروت (معقل حزب الله اللبناني)، ما دفع الحركة إلى تجميد ووقف أي مفاوضات في هذا الشأن.

وأيضاً، أكد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، أن إسرائيل لن تسترد أسراها مطلقاً إلا بالإفراج عن كل الأسرى الفلسطينيين من سجونها.

من جهة أخرى بينما رفعت عمليات الاغتيال الأخيرة منسوب القلق اللبناني الداخلي والإقليمي والدولي من أن يتوسع الصراع العنيف الدائر في غزة منذ 3 أشهر، ويتحول إلى حرب إقليمية أشمل، لاسيما مع تحرك العديد من الجبهات سواء في لبنان أو العراق أو سوريا واليمن، جد جديد على الملف.

فقد بدأت السلطات الإسرائيلية الاستعداد للتعامل مع حالة طوارئ قد تحول المناطق الشمالية إلى «جزيرة معزولة»، وفقًا لوصف وزارة الصحة في تل أبيب والتي أصدرت تعليمات مشددة في حال حدوث هذا السيناريو المحتمل، وفقا لوسائل إعلام محلية.

وأشارت المصادر إلى أن الوزارة وجهت تعليماتها إلى جميع المستشفيات والمراكز الطبية الواقعة في المناطق الشمالية، مؤكدة ضرورة الاستعداد لوضع طارئ، يمكن أن يشهد وصول إصابات تقدر بالآلاف، فضلًا عن إصابة الأطقم الطبية.

وتحدثت التعليمات أيضاً عن سيناريو يشمل عدم تمكن السلطات من إرسال الإمدادات والمؤن الطبية والغذائية إلى البلدات والمستوطنات الشمالية والمستشفيات، داعية هذه المؤسسات الصحية إلى التأهب.

جاء ذلك بعدما أعلنت هيئة البث الإسرائيلية، الثلاثاء، أن الحديث يجري عن سيناريو وضعته وزارة الصحة بالتعاون مع كيانات أخرى، تحسبا لتصعيد محتمل مع ميليشيا حزب الله، لا سيما بعد الأحداث الأخيرة.

وشددت التعليمات على أن سيناريو الطوارئ المشار إليه قد يستمر لأيام طويلة دون القدرة على إرسال المؤن والإمدادات الطبية والغذائية والأدوية.

ولفتت القناة إلى أن تعميما من الوزارة وصل جميع المستشفيات بالشمال، يطلب منها الاستعداد لاستيعاب الآلاف من المصابين.

كما أعلنت أن وزارة الصحة رفعت حالة التأهب بالمنظومة الطبية والمستشفيات وصناديق المرضى في جميع أرجاء البلاد، ولا سيما في الشمال، كما وصلت تعليمات إلى المركزين الطبيين الرئيسين في صفد ونهاريا تحسبا لاستقبال آلاف المصابين.

وأضافت أن مدير عام وزارة الصحة موشي بار سيمان طوف، أصدر تعليمات لجميع مستشفيات إسرائيل بالبقاء في حالة تأهب، والاستعداد لعمليات الانتقال من سيناريو الوضع الروتيني إلى وضع الطوارئ في غضون 24 ساعة من صدور تعليمات بذلك.

يشار إلى أن المواجهات المتبادلة على الحدود الإسرائيلية اللبنانية بين تل أبيب وحزب الله أسفرت حتى أمس عن مقتل 185 شخصاً، بينهم 139 عنصراً من الحزب، وفق حصيلة جمعتها فرانس برس.

كذلك أدت المناوشات شبه اليومية التي انطلقت منذ السابع من أكتوبر الماضي، إثر تفجر الحرب في قطاع غزة بين إسرائيل وحركة حماس، إلى نزوح نحو 76 ألف لبناني من البلدات الحدودية.

في حين أحصى الجيش الإسرائيلي من جهته مقتل 14 شخصاً بينهم 9 عسكريين.

أما عمليات الاغتيال الأخيرة فرفعت منسوب القلق اللبناني الداخلي والإقليمي والدولي من أن يتوسع الصراع العنيف الدائر في غزة منذ 3 أشهر، ويتحول إلى حرب إقليمية أشمل، لاسيما مع تحرك العديد من الجبهات سواء في لبنان أو العراق أو سوريا واليمن.

من ناحية أخرى قضت المحكمة العليا الإسرائيلية، أمس الأربعاء، بمنع وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير من إصدار تعليمات للشرطة فيما يتعلق بالتظاهرات.

وكانت المحكمة قد قضت في شهر مارس بعدم السماح للوزير اليميني المتطرف بإصدار مثل هذه الأوامر، وأمس الأربعاء وجدت أن بن غفير قد انتهك الحكم.

وأصدرت المحكمة أمرا مؤقتا بعد تغريدة للوزير ادعى فيها أن توجيهاته للشرطة كانت لمنع مظاهرة لحزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ضد الحرب الإسرائيلية في غزة.

قوات إسرائيلية في غزة

وقالت المحكمة الإسرائيلية العليا إنها قررت إصدار أمر مؤقت يمتنع بموجبه الوزير عن إعطاء تعليمات وتعليمات عملية للشرطة بشأن تنفيذ سياسته، فيما يتعلق بممارسة حق التظاهر وحرية الاحتجاج، أو إعطاء تعليمات عملية للشرطة حول كيفية ممارسة سلطتها.

يشار إلى أن الوزير اتهم في الماضي بمحاولة قمع الاحتجاجات الجماهيرية ضد الحكومة، وخاصة خطط الإصلاح القضائي، من خلال إصدار أوامر للشرطة باستخدام أساليب أكثر صرامة لتفريق الحشود.

وكان حزب «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» طالب بشكل متكرر السماح له بتنظيم مظاهرات يعبر عن رفضه للحرب على غزة، إلا أن الشرطة لم توافق على ذلك إلا مرة واحدة فقط، بعد تدخل من المحكمة العليا.

من ناحية أخرى عقدت أمس في مدينة العقبة الأردنية قمة ثلاثية تجمع الملك الأردني عبد الله الثاني، والرئيسين المصري عبد الفتاح السيسي، والفلسطيني محمود عباس، هي الأولى للزعماء الثلاثة منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة المتواصل منذ 96 يوما.

وتأتي القمة الثلاثية تزامنا مع جولة محادثات مكثفة لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في إسرائيل، ضمن جولة أوسع شملت عواصم عربية عديدة في المنطقة إضافة إلى أنقرة، يرى المراقبون أنها تسعى لمنع اتساع الصراع، وبحث مرحلة ما بعد الحرب، وسط تأكيد مسؤولين إسرائيليين على عزم تل أبيب الاستمرار في الحرب حتى الوصول إلى قادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وإعادة الرهائن الإسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية في غزة.

وأمام استمرار الإدارة الأميركية في دعمها لإسرائيل عسكريا وسياسيا في حربها على القطاع رغم سقوط آلاف الشهداء وعشرات آلاف الجرحى، ورغم التحركات العربية الساعية لوقف إطلاق النار، وتآكل الدعم الغربي للحرب، تبرز أسئلة عديدة حول أهداف القمة الثلاثية التي تنعقد في العقبة، وما قد يتمخض عنها من مخرجات وقرارات.

يشير الكاتب والمحلل السياسي ماجد أبو دياك –في حديث للجزيرة نت– إلى أن القمة تأتي خلال زيارة بلينكن، التي تهدف أساسا إلى إعطاء غطاء جديد لإسرائيل من أجل الاستمرار في حربها.

ويرى أن القمة تأتي في إطار محاولة الترتيب للمرحلة القادمة، حيث يتحدث الجانب الأميركي عن الحد من استهداف المدنيين في غزة، مع التركيز على استهداف المقاومة، علما أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ما زال يتلكأ في الانصياع لهذا المطلب الأميركي.

وفي المنحى نفسه، يرى السياسي الأردني مروان الفاعوري أن جولة بلينكن تأتي في إطار رسم ملامح المقايضة الأميركية التي تُبنى على «خروج المقاومة الفلسطينية من معادلة مستقبل غزة، مقابل تغيير اللهجة الأميركية فقط، وليس وقف الحرب، التي بدأت عبر التسريب وليس التصريح، تشير إلى أن إدارة الرئيس جو بايدن يمكنها ملامسة مشروع محتمل لوقف إطلاق النار».

وقد أوضح بيان أصدره الديوان الملكي الأردني، بشأن القمة أن القادة «سيبحثون التطورات الخطيرة في القطاع والمستجدات في الضفة الغربية» وأكد أنها تأتي ضمن «جهود الأردن المستمرة في تنسيق المواقف العربية، للضغط للوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، وإيصال المساعدات الإنسانية دون انقطاع».

وفي هذا الإطار يذكر المحلل السياسي أبو دياك أن «مصر والأردن أعلنتا من قبل رفضهما لتهجير الفلسطينيين، وعبرتا عن ذلك بوضوح، وهذا موقف مهم، ولكن قد يريدان الآن تنسيق المواقف فيما بعد الحرب».

ويضيف «من الملفت ما ورد في حديث سابق للرئيس الأميركي جو بايدن جاء فيه أن دولا –ذكر من بينها الأردن ومصر وتركيا– أبدت استعدادا للتعامل مع مرحلة ما بعد الحرب، ولكنه لم يوضح طبيعة هذا الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الدول العربية وتركيا».

يرى مراقبون أن القادة الذين سيجتمعون في العقبة لا يملكون أوراقا سياسية تذكر للضغط على إسرائيل لحملها على وقف جرائمها في غزة، ولا حمل الولايات المتحدة على الاستجابة لمطالبهم بوقف العدوان، ولذلك يتوقع محللون من بينهم ماجد أبو دياك، أن تتضمن مخرجات القمة تأكيد مصر والأردن على موقفهما الرافض لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، والمطالبة بوقف الحرب.

من الحدود الإسرائيلية اللبنانية

من القصف الإسرائيلي على قطاع غزة